

عما حكى بقدرته بما يكون موقوفة اوداية او لا يصح فان صدق الدوام عما حكى المقدس
 فالنتيجة دالمة واما النتيجة كما تضمنت شيئا حذف قيد الوجود والادوم واللا ضرورة منها
 وحذف الضرورية منها كما كانت وصفا او وقتية اما ان النتيجة كالمعلمة العائمة اذ كان الضمير
 في الجاهل المنكورة في المطلقا من الخلف والعكس الافتراضا اذ اصرف كل **ب** بلا
 طلاق ولا شرط من **ب** بالضرورة اذ انما لا يقصص **ب** بالاطلاق و
 تجمل صدى كبرى اليقين هكذا اجتمع **ج** بالاطلاق ولا يخفى **ب** بالضرورة اذ انما
 يتبعه الاقل بعض **ب** بالضرورة اذ انما قد كان كل **ب** بالاطلاق ههنا
 او ليكن كل **ب** بالضرورة اذ انما النتيجة المطلوبة وحدها يظهر ان النسبة الضرورية
 لم انعكست كفسها اشبع الضرورية في هذا الشكل ضرورية فلو لم يتبين ذلك اشعب النتيجة في الدوام
 لا يقال المقدس ان اذا كانت ضرورية لم يكن بمتصدرة النتيجة ضرورية لان الاطلاق اذا
 كان ضروري النسبة لاحد الطرفين ضروري للآخر اذ كل واحد من الطرفين ضروري
 النسبة الاخر لانما تقول الحكم المقدس ليس الا بالان الاطلاق ضروري النسبة لذات احد
 الطرفين ضروري النسبة ذات الاخر واللازم من ان ذات احد الطرفين ضروري
 ذات الاخر **ب** مطلوب بل المطلوب ان وصف احد الطرفين ضروري النسبة عن طرف
 الطبيعة الاخر فلا يلزم من فرض سلب ذات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في
 ان المثال المنكوب المشهور لا يخفى من الحار عين بالضرورة وكل ركوب يتبدل من الضرورية مع
 كذب في انما يتبع من الحار يكون نسب بالضرورة فلا يتار كركوب نسب بالامكان
 وقيد وجوده من الضمير فلاها لو كانت مع كبرى في بساطة كان في
 واما حاشية وجودها موافقا لها في الكيف وان كانت مع مرتبة لم يتبع مع اصلا
 اصلا بالما ذكرنا والبع ضرورة جرحه بالان قيد الوجود اما مطلقا او امكانا ومطلقة
 وكلية ولا يتاخر في هذا الشكل عنها اذ انما حاشية الضرورية من الضمير فلا ان الضمير الدوام
 لا يصح

لا يصح في الضمير ولو كانت فيها ضرورة كانت اما الضرورية المشروطة والضرورة الوقتية
 او الضرورية المنتزعة واحدا للاختلاف كما حيدما اذ مقدمه **ج** حاشية للاختلاف المشروطة
 ان **ج** وقتية ومشروطة والضرورة فيها لم ينعكس النتيجة اما في الاختلاف المشروطة
 فلان الاطلاق فيها ضروري النسبة لجميع ذات احد الطرفين ومضمون في السلب
 ذات الاخر ووصف لا يلزم **ج** بالانما المقابلة المقابلة بين المعين والمطر ضرورة شأنا وصف
 احد الطرفين لجميع ذات الطرفين **ج** وصف وهو غير لازم واما في الاختلاف من
 الوقتية والمشروطة فلان الاطلاق **ج** ضروري النسبة للآخر في بعض اوقات ضروري
 في الاكبرية بل انما يلزم من ان ذات الاكبر وصف ضروري النسبة للآخر في بعض اوقات
 ولما ان وصف الاكبر ضروري النسبة للاخر فلا يلزم من المشروطة كفسها اشعب الضرورية
 لكم لم يتبين وان حاولت تفصيل هذا القسم فليكن تصحيح هذا الجدول

| | | | |
|-----------------|-----------------|----------------|----------------|
| المشروطة العامة | المشروطة الخاصة | العرفية العامة | العرفية الخاصة |
| عقوبة | عقوبة | عقوبة | عقوبة |
| مطلقة | مطلقة | عامة | عامة |
| الوقائية | الوقائية | عامة | عامة |
| مطلقة | مطلقة | عامة | عامة |
| عقوبة | عقوبة | عامة | عامة |
| عقوبة | عقوبة | عامة | عامة |